

# تريمة الاستقلال: هندسة السيادة في زمن الانكسار وما بعده

الخميس 9 أبريل 2026 06:01 م

بقلم د/ عبدالله سيف

تطلّ المنطقة العربية اليوم على عتبة عقد جديد، وهي تقف في مهبط ربح عاتية عند مفترق طرق لم يشهده التاريخ من قبل. فبينما يعيد العالم صياغة توازنات أقطابه في أعقاب صراعات عام 2026، تبرز "الإرادة المستقلة" ليس كترف سياسي، بل كصرخة وجودية في وجه الارتهان الذي استنزف المكتسبات وعطل مسارات الحلم. إن هذا الصراع الممتد لم يعد مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل تحول إلى أداة لاستنزاف الطاقات التنموية وتعطيل مساعي الاستقلال الاستراتيجي.

وفي قلب هذا المشهد المتلاطم، يبرز التحدي الحقيقي في "الارتهان الاستراتيجي" الذي يطوق المنطقة، حيث تتداخل الصراعات الإقليمية والدولية لتخلق فجوة عميقة بين الطموح السيادي والواقع التقني والبيروقراطي المرير. إن السيادة في هذا العصر "السيولة الاستراتيجية" لم تعد مجرد شعارات قومية تُردد، بل أصبحت استحقاقاً إنتاجياً ورقمياً يبدأ بامتلاك أدوات البقاء الأساسية. لقد أثبتت أزمات عام 2026 أن التبعية ليست قدراً محتوماً، بل هي نتيجة لغياب التكامل البيئي وتشردم الإرادة المؤسسية، مما جعل من الدول العربية ساحات للصراع بدلاً من أن تكون لابعاً فاعلاً في تشكيل النظام العالمي الجديد. لذا، فإن استعادة زمام المبادرة تقتضي "هندسة" شاملة للسيادة، تبدأ بتفكيك البنى الإدارية المتصلبة وتحرير الإرادة التقنية والمهنية، وصولاً إلى بناء قاعدة صلبة من الأمن القومي الشامل الذي يربط بين الغذاء والدواء والتقنية.

إن السيادة التي نشدها ليست مجرد خطب عصماء أو شعارات قومية تذووها الرياح؛ إنها "بنية تُهندس" لبنة فوق لبنة، وصرخٌ يُشاد على قواعد صلبة من الأمن القومي الشامل، فلا يستقيم قرار سياسي لبلدٍ لا يملك مفاتيح غذائه، ولا يسيطر على بذور أرضه، ولا يحوز سرّ دوائه. لقد أثبتت الأزمات المتعاقبة وصراعات عام 2026 أن التبعية ليست قدراً جغرافياً محتوماً، بل هي ثمرة مرّة لشجرة البيروقراطية المتصلبة التي تخشى الابتكار وتوصد الأبواب أمام النخب العلمية المبدعة، مفضّلةً "الولاء الإداري" على الكفاءة التي تصنع الاستقلال الحقيقي.

إن هذا الارتهان البيروقراطي والتقني يمثل "العدو الداخلي" الذي يجهض محاولات التحرر؛ فحين تضع القرارات الاستراتيجية في دهايز اللجان، وتظل السيادة الرقمية مكشوفة للقوى الكبرى عبر سحابات برمجية عابرة للحدود، يصبح الاستقلال مجرد غلاف شكلي لإرادة مسلوطة. لذا، فإن هندسة السيادة تتطلب الانتقال الجذري من مربع الاستهلاك المعرفي إلى مربع الإنتاجية والسيادة على البيانات. إن بناء "القوة الذاتية" هو السبيل الوحيد لفك الارتباط بين "الحاجة الخارجية" و"القرار الداخلي". وهذا المسار يبدأ بتفكيك الهياكل الإدارية التقليدية التي تحمي الوضع الراهن، وإحلال "الحوكمة الرشيدة" والكوارث التكنولوجية القادرة على تحويل نقاط الضعف إلى محركات استراتيجية. فعندما تكتمل حلقات السيادة في الغذاء والدواء والتقنية، تنبثق "إرادة تفاوضية ندية" تمكن المنطقة العربية من أن تكون لابعاً فاعلاً في تشكيل النظام العالمي الجديد، وليست مجرد صدى لتجاذبات القوى العظمى.

واليوم، نجد أنفسنا أمام "خارطة طريق" تعيد تعريف القوة بمفهومها الشامل؛ القوة التي لا تُقاس فقط بآليات الردع العسكري، بل تبدأ من "الاستغناء الاستراتيجي" الذي يمنح الدولة حصانة ضد الابتزاز في هذه الخارطة، تتحول الرقمنة من مجرد رفاهية تقنية أو واجهة إدارية إلى سلاح سيادي فتاك، يحمي البيانات الوطنية في "سحابة سيادية" بعيداً عن عيون المتلصقين خلف الحدود، ويمنع تحويل التكنولوجيا إلى "حصان طروادة" لاختراق القرار السياسي.

إن هذه الهيكلية الجديدة تضعنا أمام حقيقة حتمية: أن الاستقلال الحقيقي يُصنع في المعامل والمزارع والمختبرات قبل أن يُعلن في المحافل الدولية. وحين يصبح رغيف الخبز المستخلص من بذور الأرض الوطنية، وجرعة الدواء المطورة بعقول محلية، هما المتوفران كحق مكتسب لا كمنحة مشروطة، عندها فقط يمتلك القائد السياسي الضمان الحقيقي والظهير الصلب لقول "لا" في وجه الإملاءات الخارجية مهما بلغت حدتها.

إنها هندسة "التحرر من الاحتياج" التي تحول الدولة من حالة "رد الفعل" المتخوف من انقطاع سلاسل الإمداد، إلى حالة "المبادرة" الواثقة. وبموجب هذه الرؤية، يصبح توطين الصناعات الحيوية وتحقيق الكفاية الذاتية في قطاعات الأمن القومي الثلاثة (الغذاء، والدواء، والتقنية) هو المحرك الأساسي الذي يعيد للمنطقة العربية ثقلها الجيوسياسي، ويجعل من "السيادة" واقعاً ملموساً يُعاش، وليس مجرد ذكرى في كتب التاريخ.

إننا نرسم ملامح المستقبل، متأرجحين بين سيناريوهات التحرر الجذري وارتهان الهيمنة المتجددة؛ حيث تضعنا دراسات الاستشراف الاستراتيجي أمام خيارات وجودية لا تقبل أنصاف الحلول. فإما الانتقال نحو "كتلة سيادية" تمتلك زمام أمرها، وإما البقاء في فلك "الانتداب التقني والمالي" الذي يعيد إنتاج التبعية بصور أكثر حداثة وتعقيداً.

ولكن، لكي ننتزع حقنا في صناعة قدرنا، وجب علينا أولاً تحطيم القيود الإدارية والبيروقراطية المتكلسة التي طالما كانت "العدو الداخلي" والمجهض الأول لكل محاولات التغيير. إن السيادة الحقيقية تبدأ من الاستثمار في عقول أبنائنا وتوطين المعرفة في صدور النخب التكنولوجية، فهذا النوع من الاستثمار هو الضمانة الأبقى حتى قبل عتاد السلاح؛ لأن السلاح بلا علم هو ارتهان للمصنّع، بينما العلم هو المصنع الأول للقوة.

إن خارطة الطريق التي ننتهجها تعتمد على بناء "جيوب للسيادة"؛ وهي نماذج نجاح في قطاعات حيوية ومحددة، تبدأ صغيرة وبسيطة كالبدور في تربة العمل الوطني، ثم تتغذى على مؤشرات أداء دقيقة ونظم حوكمة رشيدة، لتنمو وتتشابك أغصانها حتى تصبح غابة وارفة من الاستقلال الشامل. إن هذا المسار الهندسي هو وحده الكفيل بتحويل السيادة من شعار عاطفي إلى واقع بنيوي محصّن، يحمي حاضرنا ويؤمن مستقبل أجيالنا.

ختاماً، إن السيادة في جوهرها هي فعلٌ إرادة صلبة ومسار هندسة دقيق، لا يقبل الارتجال أو الانفعال العابر. هي ذلك الرصيد التراكمي المستدام من النجاحات التقنية، والعملية، والمهنية الصغيرة التي تتشابك لتصنع حصانة وطنية، تجعل كلفة التبعية والارتهان للخارج أعلى بكثير من كلفة الاستقلال وبناء الذات. إننا اليوم أمام لحظة الحقيقة؛ فإما أن نهض كتلة استراتيجية وازنة، تحجز مقعدها بجدارة وندية في خارطة النظام العالمي الجديد المتشكل، أو أن نرضى بالبقاء مجرد ساحة مفتوحة لتجاذبات القوى العظمى وصراعاتها التي لا تنتهي.

إن الفيصل الحاسم في هذا الصراع الوجودي يكمن في قدرتنا على سرعة الانتقال من عقلية "إدارة الأزمات" التي تكتفي برد الفعل الغارق في التفاصيل، إلى فضاء "هندسة الاستقلال" الشامل، حيث يتم استباق التحديات بصناعة الحلول السيادية. إن المستقبل القريب ليس مجرد رقم في تقويم الزمن، بل هو الموعد الذي ستجني فيه الأجيال ثمار ما نغرسه اليوم من بذور الإرادة وقواعد التحرر؛ فبناء

الأوطان يبدأ من تحرير العقول وتوطين القدرات، لتظل كلمة العرب نابغة من صميم مصالحهم، ومصانة بقوة إنتاجهم.